

قراءات وتحليل لأزمة الاقتصاد العالمي

طه احمد عبد السلام

لا تزال مؤشرات الاقتصاد العالمي تسجل تراجعها منذ اشهر مضت في ظل توقعات ازمة قطاعي المصارف والتأمين وانعكاسها على البورصات ملقية بظلالها على توقعات المحليين والمستثمرين والمضاربين في كل ارجاء العالم في وقت شهدت فيه البورصات العالمية والاسيوية انعاشا في جلسات نهاية الشهر الحالي.

وبعد ان تحدث الكثيرون عن اسباب الازمة وبداياتها نود وفي قراءة موجزة لما شهده الشهر الحالي ٢٠٠٨ ان نبين الآتي:

١- بدأت الازمة بانفجار قطاع العقارات في الولايات المتحدة الاميركية منذ اشهر عديدة مضت جرت معها اخفاقات مصارف وعلاقة في استعادة قيمة قروضها الممنوحة للاستثمار في هذا القطاع حتى عادت قيمة العقارات وضمائنها لا تغطي مبلغ الائتمان الممنوح وجزت معها قطاع التأمين الى الافلاس ايضا.

٢- نجاح الحكومة الاميركية، الذي جاء متأخرا وهي صاحبة اكبر اقتصاد يعاني الان ازمة في اقرار وتخفيض اكثر من (٧٠٠) مليار دولار لدعم القطاع المصرفي وضمان الودائع وشراء اسهم هذين القطاعين منعا لحدوث اية افلاسات متوقعة من قبل المصارف الكبيرة وقد جاء قرار تخصيص (٢٥٠) مليار دولار لضمان الودائع على اثر نجاح سياسة رئيس الوزراء البريطاني كولين برون في هذا المسعى واقناعه الاجابسي دول منطقة اليورو برغم ان اكثرها ليست عضوا فيها بجودي هذه السياسة وبرغم ذلك شهدت معظم البورصات العالمية انخفاضا متواليا بنسبة تتجاوز ٤٠٪ خلال الشهر الحالي غير ان الانخفاض في السعودية مثلا تجاوز ٥٢٪ في حين شهدت بورصة اليابان انخفاضا ٢٦ عاما لكونها قدر مرتبازمة عقارية مماثلة ظلت تعانها سنوات ولا يزال عاملا (الثقة) وانخفاض السيولة في اداء المصارف الاميركية والاوربية التي تآثرت بها يقودان موجة التخوف والارباك الحاصل.

٣- تحرك قادة الدول الصناعية الكبرى بسرعة في باريس وفي واشنطن للخروج بقرار دعوة قادة عشرين دولة من بينها: البرازيل والهند والصين والسعودية للاجتماع لندارس آلية استكمال خطط الدفاع ضد ازمة كساد متوقعة والاستفادة من الدروس المتحققة بعد الاجراءات المحلية في اقتصاد كل دولة. وفي ذلك تمسكها فقط اجراءات ووسائل الدفاع عن مستقبل السوق الحر وتوجيه الياته بعيدا عن ازمة كساد عالمي متوقع وربما يكون الحديث عن الازمة العالمية اكثر تهوريا بقصد تنبيه دول العالم بالتوقف لان آثارها المتوقعة منها ستنتال حتى الدول البعيدة بفعل اسباب مباشرة وغير مباشرة لها علاقة بحجم النشاط التجاري وحجم التعاملات فيما بينها خصوصا في ظل اعتماد دولنا المنتجة للنفط على مصدر رئيسي واحد كمصدر للثروة والارادات.

٤- تحركت البنوك المركزية الاميركية والاوربية والاسيوية والعربية الخليجية ايضا بنجاح لدعم قطاع المصارف من خلال الوجود بضمان كامل ودائع المودعين ومن جهة ثانية تقليل معدلات اسعار الفائدة في المصارف حتى اقدم بنك كوريا الجنوبية المركزي الى تقليل الفائدة مرتين خلال شهر واحد.

٥- لجوء ايسلندا الى طلب دعم صندوق



التقيد الدولي وحصولها على مليار دولار لدعم العجز في اقتصادها وتغذيته بالسيولة اللازمة وطلب مساعدة الدول الاوروبية الاخرى وهي اول دولة اوروبية تطلب هذا الدعم تلته اوكرانيا بطلب قرض قيمته ستة عشر مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

كما يبدو فان صورة الاقتصاد العالمي متعثرة لكونها قائمة على الاقتصاد المالي بعد استكمال اسس الاقتصاد الصناعي في القرن الماضي لكن حتى لا تكون مبالغين في رسم صورة تفاؤلية نود ان نستذكر الحقائق الآتية:

١- جاء تحرك الدول الصناعية الكبرى السبع متأخرا لكنه دعا الى ضخ سيولة في القطاع المصرفي ودعم ودائع المودعين وهو التزام قوي ومؤثر في احتياجات اقتصاداتها للسيولة لكن نتائجه ستكون بطيئة بعض الشيء على عامل استعادة الثقة. كما دعت الدول النفطية الى زيادة حجم انتاجها للنفط في وقت انخفض سعر البرميل الى نسبة ٥٠٪ او اكثر عن اسعاره السابقة مقرر اجتماع ٢٠٠٨/١٠/١١.

٢- الشيء المؤكد هو التزام حكومات الدول المتقدمة في دعم اقتصاداتها الاخرى في العالم النامي والعالم الفقير. وهذا امر له

اجابياته وسلبياته. اما الاجابيات فهو عدم ترك السفينة والغرق الى البحر بل محاولة استعادة السيطرة الجزئية على القطاعين المصرفي والمالي حتى ولو عن طريق دعم الادارات المصرفية غير الكفوءة في تلك الاقتصادات. وازضافة الى رسم مستقبل متواضع قائم على السيطرة على الازمة وليس اعادة الامور الى وضعها الطبيعي في الامد المتوسط ومحاولة استعادة بناء النمو في الامد البعيد. وهو امر متوقع في ظل توفر السيولة لدى مؤسسات النقد في تلك الدول ولدى مؤسسات التمويل الدولية. اما السلبيات فان الدول غير الصناعية وبتل بوجه الدقة النامية والفقيرة فانها ستعاني جراء تعاملاتها الملاحقة خصوصا مع انخفاض قيمة وارداتها وارتفاع او استقرار قيمة العملات الدولية التي لم تشهد تدهورا انخفاضا مؤثرا بل على العكس فان المتوقع ان يكون لهذه العملات قيمة استردادية تؤثر في استقرار قيمة المدخولات التجارية للدول النامية مع ملاحظة انخفاض حجوم اليرادات.

٣- من الضروري ملاحظة هذه التأثيرات وبناء وسائلنا الاقتصادية على اساسها فمن المؤكد ان حجم واردات العراق النفطية سينخفض لكن في المقابل سيكون للعراق فرصة تفاوضية اكبر وسلطة

على طاولة المدى الاقتصادية

محمد شريف أبو ميسم
كيف لنا أن نقرا أثر الأزمة المالية العالمية على مستقبل الاقتصاد العراقي؟ هل نحن قادرون على الخوض في دائرة التوقعات لاستشراف ما سيكون؟ أم أن ثمة معايير استدلالية في استقرار الغد الاقتصادي نحن بحاجة للملمتها واعادة تشكيلها لمعرفة الطابع الاقتصادي؟.. هذا ما ستجيبنا عليه قانع الحلقة الحوارية التي تقامها المدى هذا اليوم على قاعة الصراة في فندق المنصور ميلا.. فعلى أثر الندوات الاقتصادية التي توالدت جراء الأزمة المالية العالمية، ثمة توقعات متشائمة لمستقبل الاقتصاد الوطني جراء الهبوط الكبير في أسعار النفط، وهذه التوقعات تدفعنا الى الخوض في تفاصيل حالة الانفاق والخوض في استشرافات للسياسات النقدية والمالية ومستقبل الاستثمار.. وبنارغبة لمعرفة ما يقوله القامون على صنع الخطط المالية والنقدية والاستثمارية، مثلما بنا رغبة لمعرفة ما يقوله الأكاديميون في المراكز البحثية وفي الجامعات بخصوص هذه المحاور.. ان ما قيل في الأزمة المالية العالمية التي ما زالت تطبق على الاقتصاد العالمي فتركس حالة الركود غير المسبوقة- منذ

أزمة الكساد العظيم الذي أصاب الاقتصاد العالمي نهاية العشرينيات من القرن الماضي - هو الكثير فالأزمة التي لبست حلة مهلهلة من الضجيج الاعلامي قيل عنها انها أزمة نفسية مجتمعية تفاقمت جراء التطويل الاعلامي.. واعتبرها البعض نتيجة طبيعية لاقتصاد غير حقيقي تحركه ازمات مستقبلي مجموع موارد كوكب الأرض.. ونحن لا نضيف جديدا اذا ما خضنا في دائرة الأزمة وحسب، ولكننا نحاول وبكل بساطة

أن نجيب على السؤال التالي: ماذا نعمل ليكون اقتصادنا بأفضل حال أمام انهيارات أسعار النفط وأمام حالة الركود في الاقتصاد العالمي؟ فبعد ان كنا بانتظار عام ٢٠٠٨ ليكون عام البناء والاعمار، ها نحن على مشارف ٢٠٠٩ ولم نصل الى الانتاج المرجو.. ماذا بشأن العام الجديد الذي سيشهد تخصيصات أقل في موازنته؟ ماذا بشأن مستقبل السياسة النقدية؟ بعد ان بدأت ملامح جديدة في هذا الشأن فهل سيتوقف العمل بمزاد الدولار في البنك المركزي؟ ماذا بشأن مستقبل الاستثمار ازاء الركود الاقتصادي العالمي؟ هل ينعكس ذلك ايجابيا على مستقبل الاستثمار في العراق حين نوفر مناخا استثماريا مناسباً؟ على اعتبار ان حالة الركود الاقتصادي في الاقتصادات العالمية ستجعل مناخ الاستثمار في العراق محط انظار المستثمرين الاجانب.. أو الأمر سيكون بشكل مغاير فتمتع رؤوس الاموال عن الحجء جراء حالة الركود الاقتصادي؟ اننا ازاء مجموعة كبيرة من الاسئلة في هذه الطاولة الاقتصادية.. والذي يعيننا هو محاولة استشراف المستقبل لمعرفة بعض من ملامح اقتصادنا الوطني.

كردستان تلغي الضرائب على الخضراوات المستوردة من إيران

ونك لكي تصرف المنتجات المحلية و لا يتضرر الفلاحين. وتمد منطقة كردستان بمناخية محافظة، وسبق

ان قرار رفع الضرائب لا يشمل الخيار الذي يستورد من إيران الى الإقليم لأن إنتاج الخيار غزير في الإقليم بسبب وجود الغرف التجارية

السليمانية/اصوات العراق كشف المدير العام للزراعة في كردستان، الخسيس، أن وزارة المالية بإقليم كردستان قد ألغت الضرائب على الفواكه والخضراوات المستوردة من إيران بناء على طلب وزارة الزراعة بالإقليم بسبب قلة الإنتاج المحلي.

الشهرستاني: واردات العراق النفطية بلغت(52) مليار دينار

تشرين الثاني ٢٠٠٨ (٥٢) مليارات ومن المتوقع ان تصل نهاية العام الحالي الى (٦٠) مليار دولار اي بزيادة (٢٥) مليار دولار. موضحاً انه بقدر تعلق الامر بالجانب النفطي سيكون هناك تدوير عال من قبل صندوق النقد الدولي بسبب الإنجازات التي يتكرها الصندوق والمتقلة بالتقدم الكبير في إيقاف الهدر والتهدير والنجاح وحل مشكلة التوزيع خاصة مسألة إستيراد مشتقات الذي انخفض كثيراً.. وذكر الشهرستاني ان الوزارة تعد لتسليم اي دعم على المشتقات ولا تستورد ربع الكمية السابقة التي كانت تقدر ب(٥) مليارات دولار، وايضا لا توجد ازمات او اختناقات في التوزيع والتجهيز بسبب توفر المنتج في العراق بشكل طبيعي.

بغداد/كريم السوداني اكد الدكتور حسين الشهرستاني وزير النفط ان ارتفاع اسعار النفط الخام ساعد العراق كثيرا هذه السنة وحتى على مستوى الانتاج، كان من المقرر ان ينتج العراق ضمن ميزانية ٢٠٠٨ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (١.٧) مليون برميل يوميا، ولكن معدل الانتاج السنوي وصل الى (١.٨٨٠) مليون برميل يوميا اي بنسبة انجاز (١١١٪) اي زيادة (١١٪) وبالنسبة للتصدير فقد كان اعلى مما هو متوقع بزيادة (٢٠٪). ومعدل اسعار البيع (١٠٠) دولار للبرميل، والميزانية العراقية حققت ضعف المبلغ المقرر لها حيث كان مقررا ان تكون واردات العراق النفطية (٣٥) مليار دولار في حين بلغت حتى الوقت الحاضر-

ديالى العامة للصناعة الكهربائية والإسمدة الشمالية - بجي مع الشركات التي قدمت عروضها لتاهيل تلك الشركات. من جانبه اكد وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون التنمية والاستثمار السيد عادل كريم ان الوزارة لديها خطة عمل لتاهيل جميع شركاتها عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، والوصول بها الى طاقات انتاجية متقدمة خدمة للسوق العراقي وضمان وزيادة فرص العمل.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

تم افتتاح المزاد اليومي لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس ٢٠٠٨/١٠/٣٠ وكانت النتائج كالتالي:

١. عدد المصارف المساهمة في المزاد (١٣) مصرفاً
٢. السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد ببعاً دينار/ دولار ١١٧٦
٣. السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/ دولار
٤. المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد (دولار) ١٦٩.٣٧٥.٠٠٠
٥. المبلغ المشتري من قبل البنك بسعر المزاد (دولار)
٦. مجموع عروض الشراء (دولار) ١٦٩.٣٧٥.٠٠٠
٧. مجموع عروض البيع (دولار)
٨. مجموع البيع للحوالات (١١٧٦) دينار/ دولار وسعر البيع النقدي (١١٧٩) دينار/ دولار.
٩. الكمية المباعة تقداً بـ (٣٣.٨٧٥.٠٠٠) دولار وحوالات بـ (١٣٥.٥٠٠.٠٠٠) دولار.

من جانب اخر اعلان البنك المركزي في بيان له للجمهور يلفت فيه الانتباه الى ان موضوع حذف ثلاثة اصغار من العملة العراقية الحالية هو مشروع ما زال قيد الدراسة وبشكل جدي، وان بلورة افكاره تقع ضمن خطة البنك المركزي العراقي المستقبلية التي تصب في تطوير وتحسين العملة الوطنية العراقية وتقوية اظامتها مدفوعاً بما انسجماً مع التطور الاقتصادي الحاصل في البلاد.

تراجع صادرات أوبك ٥٠ ألف ب/ي في أربعة أسابيع

المدى/ وكالات قال محلل يرصد إمدادات النفط يوم الخميس ان صادرات منظمة أوبك عدا أنجولا والاكوانور ستراجع ٥٠ ألف برميل يوميا في الأسابيع الأربعة حتى تشرين الثاني.

وأفادت وكالة رويترز نقلا عن مؤسسة أويل موفنتس الاستشارية البريطانية أن صادرات الخام المنقولة بحرا من ١١ عضوا في أوبك بما في ذلك العراق ستراجع الى ٢٤.٣٠ مليون برميل يوميا من ٢٤.٣٥ مليون

أكثر من ٥٧١ مليون سهم حجم التداول جلسة سوق العراق

بغداد/ قيس عيدان شهدت جلسة سوق العراق للأوراق المالية ليوم الخميس الماضي وهي آخر جلسة تداول لشهر تشرين الاول الماضي جرى فيها تداول اسهم (٣١) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٥٧١) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٧٨٩) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (١٨٩) عقد تداول. وقد تميز

بمعدل ١٨ أكتوبر تشرين الاول. والتراجع دون المتوقع بالنظر الى قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في ٢٤ تشرين الاول خفض الانتاج ١.٥ مليون برميل يوميا من أول نوفمبر لدعم أسعار النفط. وقالت أويل موفنتس ان من السابق لوانه ان يظهر أثر الخفض في الصادرات. وقال روي ميسون رئيس المؤسسة «أي تأثير من الخفض الأخير سيظهر

يجر التداول على قطاع التأمين. كما شهدت الجلسة استقرار المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار والخدمات والصناعة والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي المصارف بنسبة (٠.١٣٪) والفنادق بنسبة (١.٨٣٪) حيث انخفض المؤشر العام للسوق